

تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية

أ. شرون رقية

جامعة محمد خيضر - بسكرة-

ملخص:

تعد المخاطر المالية صفة ملازمة للعمل المصرفي، حيث تعمل البنوك بمختلف أنواعها على إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجيات خاصة واعتماد تقنيات وأساليب متطورة لمراقبتها وقياسها وتحليلها، بالإضافة إلى التقييد بمعايير الإشراف والرقابة المحلية والدولية والالتزام بالنسب المالية المفروضة.

ومن بين أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك في عملها: مخاطر السيولة، حيث تحاول الموازنة بين التدفقات الداخلة والخارجة للسيولة بما يوفر لها العائد المناسب من استثماراتها وفي نفس الوقت مواجهة الاحتياجات الطارئة وغير المتوقعة للسيولة.

تهدف هذه الورقة للتعرف على مختلف أنواع مخاطر السيولة التي يمكن ان تتعرض لها البنوك الإسلامية والتجارية على حد سواء، وأهم طرق قياسها وتحليلها.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر ، مخاطر السيولة، البنوك.

مقدمة:

لا شك أن الصناعة المصرفية تعد من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر لا سيما في وقتنا الحاضر حيث تعاضمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرفية. وللمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهداف البنك، فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى

البنوك سواء التجارية أو الإسلامية، كما أدرجته لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية.

ويعتبر خطر السيولة من أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية أثناء نشاطها، حيث تتعرض البنوك (التجارية والإسلامية) من حين إلى آخر إلى سحبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب تخصهم وهذا سيعرضها لخطر انعدام السيولة، مما يجتم عليها اعتماد الطرق الفعالة للتنبؤ بهذه المخاطر وتحليلها واتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارتها. غير أن الطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية تجعلها تعتمد تقنيات وأساليب خاصة إضافة لتلك المعتمدة في البنوك التجارية لإدارة وتحليل خطر السيولة.

1- إدارة المخاطر البنكية

تطورت إدارة المخاطر المالية (مخاطر القرض، السوق، السيولة) مع تغير وتطور المنتجات التمويلية، الأسواق والمهارات... فقبل تطبيق الرياضيات المالية في بداية السبعينات، كانت إدارة المخاطر البنكية تعتمد على الخبرة والحكم المسبق بسبب غياب طرق رياضية متطورة لتقييم وتحليل المخاطر.

فتغير وتقلب الأصول، العملات، تذبذب أسعار السلع بمبالغ كبيرة بعد انهيار اتفاقية بريتن وودز (1972)، وتفاقم أزمة البترول التي أدت إلى ارتفاع التضخم، عدم انتظام أسواق السلع والأسواق المالية بما يتضمن إزالة سقوف أسعار الفائدة، تحرير الاستثمار، نزع القيود بين بنوك الاستثمار، تخفيض الحواجز لتحرير التجارة ورؤوس الأموال الذي أدى إلى انتقال مبالغ ضخمة لرؤوس الأموال عبر الحدود وانفتاح الأسواق... الخ كل هذا أدى إلى ارتفاع في تقلبات الأصول والأسعار وبالنتيجة ارتفاع في المخاطر المالية وأدى إلى ضرورة اعتماد طرق وتقنيات كمية لإدارة المخاطر¹.

1- مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها

1-1- مفهوم إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر على أنها نظام يعتمد لاتخاذ القرارات الإستراتيجية كما يوضح كيفية تغيير الإستراتيجية بهدف جعل مفاضلة العائد ومخاطرة حسب أهداف البنك الطويلة وقصيرة المدى، حيث تشمل العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية لتعريف إستراتيجية العمل ولتحديد المخاطر التي ستعرض لها مع إعطاء قيم لهذه المخاطر.

وفي البنوك يجب أن يكون هناك تداخل في إدارة المخاطر الإجمالية (مخاطر القرض، السيولة، السوق، التشغيل، إدارة الأصول والخصوم ... الخ) وعدم التمييز بين هذه العمليات حيث لإدارة كل هذه المخاطر يتم اعتماد نفس الطرق والأساليب الرياضية، نفس قاعدة البيانات، نفس التقارير ونفس نظام الإعلام والتكنولوجيا² ... الخ، بالإضافة إلى التداخل الكبير والارتباط بين هذه المخاطر.

1-1-2- أهمية وأهداف إدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر لا تعمل على إزالة الخطر كلياً، وإنما تعمل على جعل المخاطر بنسب معقولة دون أن تؤثر على العوائد، من خلال وضع خطة ملائمة للموازنة بين العائد والمخاطرة، وجزء من هذه العملية يكون من خلال ضمان أن خطر معين لن يؤدي إلى مخاطر أخرى بسبب ارتباط المخاطر. ويعتبر قياس ومراقبة المخاطر أهم هدف لإدارة المخاطر بالإضافة إلى³:

- رصد الخطر وتحديدته، ويمكن فعل ذلك عن طريق استخدام التقنيات المتوفرة في البنك، واستخدام بيانات وسجلات دقيقة لكافة جوانب المؤسسة؛
- قياس المخاطر من أجل مواكبتها والتحكم بها، ويمكن أن يكون هذا القياس كميًا أو بيانيًا، أو بطريقة خاصة بكل بنك يتم تصميمها؛
- تخفيض تقلبات عوائد وأصول البنك؛
- إدارة الخطر من خلال تعظيم العوائد وخلق فرص وفي نفس الوقت تخفيض الخسائر وحماية الأصول؛
- تعتبر إدارة ومراقبة المخاطر جزء من الإستراتيجية العامة للبنك التي تطرح في اللقاءات الدورية، وتعمل على الاهتمام بتنافسية البنك، التطورات في أسواق البنوك، أسعار الصرف ... الخ أي

أن البنك بدون وجود إدارة مخاطر وثقافة التحوط من المخاطر يمكن أن يتأخر في مواجهة مختلف التغيرات والخسائر المتوقعة⁴؛

- ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع الخطر وترتب خسارة عالية والقدرة على أداء الالتزامات القانونية، واستقرار الأرباح لضمان نمو واستمرارية وجود البنك.

II- خطر السيولة: المفهوم، المصادر ومؤشرات التحذير منه

أدت التطورات المالية والاقتصادية الأخيرة إلى ارتفاع مخاطر السيولة لكل المؤسسات المالية بما في ذلك البنوك ومنها البنوك الإسلامية التي تحتاج لمراقبة سيولتها حتى تضمن ملاءمتها وقياس دقيق لمخاطر السيولة. إلا أن ما يميزها على البنوك التجارية أنها ملزمة بوضع برامج لإدارة وقياس وتحليل السيولة بما يتوافق مع خصائصها ومخاطر صيغها التمويلية مع احترام توافقتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

II-1 مفهوم ومصادر خطر السيولة

يعرف **خطر السيولة** بأنه نتيجة الفرق الذي ينطوي على استحقاقات جانبي الميزانية، هذا التباين ينتج أما عن فائض في النقدية الذي يفضل استثماره، أو عجز مالي يجب تمويله. كما يظهر خطر السيولة من صعوبة الحصول على النقدية الحاضرة بتكلفة معقولة. ويتعاضد هذا الخطر في البنوك الإسلامية في ظل عدم تعاملها مع عدم إمكانية الاقتراض بفوائد وعدم مشروعية بيع القروض⁵.

ويتكون خطر السيولة من: خطر التمويل، خطر الوقت، خطر الاستدعاء⁶.

- **خطر التمويل: Funding Risk** هو الحاجة لاستبدال صافي التدفقات الخارجة نتيجة السحب غير المتوقع/عدم تحديد الودائع؛
- **خطر الوقت: Time Risk** هو الحاجة لتعويض عدم استلام التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة مثلاً: الأصول العاملة تتحول إلى أصول غير عاملة؛
- **خطر الاستدعاء: Call Risk** يظهر على حساب الالتزامات الطارئة وعدم القدرة على القيام بمشاريع مرجحة.

وتقوم البنوك بتحويل استحقاقات الديون، بأخذ الودائع تحت الطلب أو التي لها متوسط استحقاق أقل من متوسط استحقاق عقود التمويل الأخرى. فبينما يضمن هذا التحويل ضمان السيولة للمودعين فإنه يعرض البنك لخطر السيولة لذا عليه تنسيق التدفقات الداخلة والخارجة.

بالإضافة إلى ذلك هناك مصادر أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي⁷:

● **عدم التطابق:** يمكن أن يعرف نظام المعلومات في الإدارة عدم تطابق في التدفقات النقدية، فبينما يمكن أن لا يكون هناك عدم تأكد بظهور عدم التطابق، فإن عدم التأكد مرتبط بقدرة البنك على الموافقة بين استحقاقات الأصول والخصوم وخلق الفجوة يعتبر مصدر لخطر السيولة؛

● **طبيعة التسيقات والالتزامات المطلوبة بشكل قروض نقدية وحسابات على المكشوف،** تعتبر مصدر آخر للخطر، في هذه الحسابات تكون التدفقات النقدية غير محددة بزمن مما يؤدي إلى عدم التأكد في دخول وخروج هذه التدفقات؛

● قدرة على التمويل غير كافية؛

● خطر الفائدة والقرض.

يمكن تلخيص المصادر الداخلية والخارجية لخطر السيولة في الجدول الموالي:

جدول 01: مصادر خطر السيولة

العوامل الخارجية	العوامل الداخلية
- أسواق مالية ذات حساسية عالية؛	- عرض مرتفع لبنود خارج الميزانية؛
- أزمات اقتصادية مفاجئة؛	- الاعتماد بشكل كبير على ودائع الشركات قصيرة الأجل؛
- أداء اقتصادي منخفض؛	- زيادة سريعة للأصول تفوق الخصوم؛
- انخفاض الثقة في القطاع البنكي؛	- التركيز على الودائع قصيرة الأجل؛
- العوامل غير الاقتصادية (الاضطرابات السياسية ... الخ)	- تخصيص أقل لوسائل السيولة الحكومية؛
- الحاجة المفاجئة للنقدية لتمويل المشاريع؛	- عدم وجود حوافز لتشجيع الودائع طويلة الأجل.
- احتياجات الحكومة لأغراض والتزامات خارجية	

Source : Rifki Ismal, Management the Demand and Supply of Liquidity in Islamic Banking (case of Indonesia), Opcit, P: 40.

II-2 مؤشرات التحذير من خطر السيولة

يمكن أن يظهر مشكل السيولة في البنك بانخفاض اتجاه الأرباح ورأس المال، وهناك مجموعة من المؤشرات التي تنبؤ بإمكانية حدوث مشكل السيولة يجب على إدارة المخاطر دراستها وتحليلها من بين هذه المؤشرات⁸:

- اتجاه سلبي وارتفاع الخطر في أي منتج؛
- تركيز سواء في جانب الأصول والخصوم؛
- تلف نوعية محفظة القروض؛
- تراجع في أداء الأرباح؛
- ارتفاع سريع للأصول الممولة بودائع غير مستقرة؛
- حجم كبير لبنود خارج الميزانية؛
- انخفاض أداء البنك وتقييمه من أطراف خارجية.

III- أساليب وتقنيات تحليل وقياس خطر السيولة

عملية إدارة السيولة تبدأ باشتراط وضع سياسات لإدارة السيولة من قبل مجلس إدارة البنك. فهناك متطلبات للعمل بها منها⁹:

- يجب على مجلس الإدارة أن يفهم مخاطر السيولة في البنك وظروف المحيط الداخلي والخارجي؛
- يجب على مجلس الإدارة تحديد الموافقة على استراتيجيات، سياسات وتقنيات إدارة مخاطر السيولة؛
- يجب على مجلس الإدارة نشر التعليمات، الاتصال وتوجيه المديرين لإدارة السيولة بشكل فعال؛
- يجب على مجلس الإدارة أن يدمج تكاليف السيولة، والمخاطر في التسعير الداخلي، قياس الأداء والمصادقة على المنتجات الجديدة.

III-1-1- إجراءات إدارة خطر السيولة

تتضمن إدارة خطر السيولة أنظمة لتعريف، قياس ومراقبة السيولة ومن العناصر الأساسية لقياس ومراقبة المخاطر الحالية والمتوقعة، وجود إعلام فعال، مخطط التمويل الطارئ، تحديد مجموعة من النسب ... إلخ¹⁰.

III-1-1- ضرورة إنشاء نظام إعلام

حيث يجب توفير المعلومة لإدارة السيولة يوميا ومراقبة الخطر في فترات التوتر والأزمات، هذه المعلومات يمكن أن تقدم من خلال تقارير مثل: "تحليل تدفق الأموال" ملخص خطة التمويل الطارئ" بالإضافة إلى التقارير الروتينية المتضمنة قائمة مصادر التمويل تقارير فجوة التمويل أو التدفقات النقدية، جدول استحقاق الأموال بالإضافة إلى معلومات حول:

- نوعية الأصول واتجاهاتها؛
- انخفاض الأرباح؛
- نوعية وتركيبية الميزانية؛
- نوعية الودائع الجديدة ومصدرها وتاريخ استحقاقها؛
- سمعة البنك في السوق وشروط السوق.

III-1-2- حدود ومعدلات السيولة وحدود التدفقات النقدية

حيث يقوم البنك بوضع مجموعة من المعدلات والحدود لقياس السيولة، هذه المعدلات تستخدم مقترنة مع معلومات كمية أخرى حول قدرة الإقراض مثل: الطلب المرتفع للسحب المبكر، الانخفاض في القروض، الانخفاض في حجم المعاملات أو التمويل القصير المتوفر للبنك؛ بالإضافة إلى وضع معدلات وحدود للتدفقات النقدية التي تقيس وتراقب حجم الخصوم المستحقة خلال فترة محددة بالإضافة إلى تحديد: **حدود ومعدلات تركز الخصوم** الذي يساعد على تجنب البنك الاعتماد على مصادر تمويل قليلة، يعبر عنها بنسبة من الأصول السائلة كما قد يعبر عنها بنسبة الودائع، الأموال المشتراة أو الخصوم الإجمالية. وهناك معدلات أخرى منها: مجموع القروض/مجموع الودائع، مجموع القروض/حقوق رأس المال، الأموال المقترضة/مجموع الأصول ...

III-1-3 تركيب الأصول والخصوم وتنوع الخصوم

حيث يتم خلط الأصول والخصوم للمحافظة على السيولة، ويجب أن يكون هناك تكامل بين إدارة خطر السيولة وإدارة الأصول والخصوم لتجنب التكاليف الكبيرة المرتبطة بإعادة محفظة الأصول والخصوم من ربحية عالية إلى سيولة مرتفعة. كما يجب على إدارة البنك أن تدرس مصادر التمويل وتضمن أن هناك تنوع لمصادر التمويل لمواجهة احتياجات السيولة اليومية. فالبنك يكون أكثر مرونة في مواجهة مشاكل السيولة إذا كانت خصومه (مصادر أمواله) تتكون من مصادر مستقرة.

III-1-4 مخطط التمويل الطارئ

هو مجموعة سياسات وإجراءات توضع لمواجهة احتياجات تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية ومصادر التمويل، يتضمن التطور القوي للأصول أو الزوال (التآكل) السريع للخصوم، حيث يقوم بتقدير التغيرات في الميزانية. بالإضافة إلى هذه السياسات تلجأ البنوك إلى الرقابة الداخلية وسوق ما بين البنوك كمصدر للسيولة في حالة الأزمات.

بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة إجراءات لقياس خطر السيولة تتمثل في¹¹:

- وضع تنبؤات وتوقعات للسيولة في شكل سلم استحقاق للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة الممكنة؛
- قياس اتجاه النتائج الممكنة وهو عملية إحصائية للتنبؤ باتجاه النتائج بالاعتماد على سلم الاستحقاق؛
- تحليل قدرة البنك على الموازنة من خلال تحليل قدرة البنك على تنظيم الأموال عند وجود عجز في سلم الاستحقاق.

IV- استراتيجيات وتقنيات قياس خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية

IV-1- استراتيجيات قياس وإدارة خطر السيولة في البنوك التجارية

IV-1-1- إدارة الأصول والخصوم

تعتبر إدارة الأصول والخصوم من التقنيات المعتمدة لإدارة خطر معدل الفائدة وخطر السيولة معاً، أي أنها تركز على العمليات التجارية في البنك وتتضمن إدارة الأصول والخصوم. الأدوات والتقنيات والطرق التي تهتم بخلق القيمة ومراقبة المخاطر، حيث يقوم البنك بتطبيق تقنيات إدارة الأصول والخصوم لرفع العوائد من خلال التغطية ضد المخاطر، ومن جهة أخرى تخفيض الحسائر الناتجة عن المعاملات. ولقياس أحسن لإدارة الأصول والخصوم في البنك يجب الفهم العميق والدقيق للأصول والخصوم، العملاء، المحيط الاقتصادي، وظروف المنافسة¹².

ويعتبر الهدف الرئيسي لإدارة الأصول والخصوم هو إنتاج دخل صافي عالي الجودة، مستقر ومتزايد، ويرتبط هذا الهدف بتحقيق التركيب بين مستوى الأصول والخصوم والمخاطر المالية¹³.

وتستخدم سياسات إدارة الأصول والخصوم متغيرين: - دخل الفائدة والقيمة الحاضرة الصافية (Net Present Value) للأصول ناقص الخصوم. حيث جدول الفائدة المستقبلية يتغير خطياً بتغير القيمة الحاضرة الصافية. الفرق الأساسي هو أن القيمة الحاضرة الصافية تتعلق بالسير الكامل للتدفقات النقدية في المستقبل المتأتمية من المحفظة، في حين دخل الفائدة مرتبطة بفترة أو فترات عديدة¹⁴.

وبالموازاة مع إدارة الأصول والخصوم تنشأ البنوك أجهزة خاصة لتنظيم سياسات إدارة السيولة في المستويات الدنيا تسمى "بلجنة الأصول والخصوم" تعمل على تطبيق سياسات إدارة الأصول والخصوم بالتعاون مع لجنة إدارة مخاطر الصناعة، لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر المالية، حيث تقوم بما يلي¹⁵:

- إدارة ومراقبة وضعية السيولة اليومية في جانبي الأصول والخصوم؛
 - تحديد استراتيجيات لتقليل عدم توازن السيولة؛
 - المحافظة على علاقات جيدة مع أطراف خارجية لإدارة وتوقع ضغوطات السيولة.
- لذا يجب أن يكون هناك تكامل بين مختلف اللجان الخاصة بإدارة المخاطر المالية في البنك.

IV-1-2 طريقة الفجوات

يتم تقييم وقياس خطر السيولة بدلالة العجز بالسيولة وهو عبارة عن الانحرافات الموجودة بين الاستخدامات والموارد المصرفية في تاريخ معين. التقنية المعتمدة لتسيير السيولة تعتمد على الفجوة التي تمثل الفرق بين استحقاق الخصوم والأصول. حيث تحتوي ميزانية البنك على أصول وخصوم تختلف في الحجم (المبالغ) وفي تواريخ الاستحقاق. الفرق بين الأصول والخصوم في كل التواريخ المستقبلية يعرف بفجوة السيولة « Liquidity Gap » هذه الفجوة يتم إدارتها بطريقة تضمن بأن العجز في التمويل المتوقع يمكن أن يقابل تحت ظروف عادية.

ويمكن تعريف فجوة السيولة بأنها: "الفرق الصافي بين الأصول والخصوم، وعندما يقوم البنك بتأدية أعماله كل يوم فإن أصول وخصوم جديدة تضاف وبالتالي فإن وضعية الفجوة تتغير". وهناك نوعين من الفجوات¹⁶:

- **فجوة موجبة Positive Gap:** بين الأصول والخصوم تعني وجود عجز، حيث يعني هامش الفجوة الموجبة أن التغير الجبري في الأصول يفوق التغير في الخصوم، ومع إهلاك الأصول والخصوم عبر الزمن فإن هذه التغيرات تصبح سالبة. والفجوة الموجبة تعني تدفق صافي موجب عند استحقاق الأصل، من خلال تمويل قرض قصير الأجل عبر ودیعة طويلة الأجل (أطول أجلا)، وهذه الوضعية لا تخلق خطر سيولة على اعتبار أن استحقاق الأصل قبل استحقاق الخصم (حيث يظهر خطر معدل الفائدة)؛
- **فجوة سالبة Negative Gap:** تظهر من خلال تمويل قرض طويل الأجل بمورد قصير الأجل أي أن استحقاق الخصم يكون قبل استحقاق الأصل وهنا يبرز خطر عدم السيولة. ومن بين الطرق لقياس خطر السيولة حسب الفجوة نجد: الفجوة الثابتة والديناميكية¹⁷:
- **الفجوة الثابتة «Static Gap»:** هي التي تعتمد على الفرق بين الأصول والخصوم في فترة واحدة، حيث يتم هنا حساب مؤشر كل فترة زمنية مما يسمح للبنك من معرفة أهم استحقاقاته وموارده في فترة زمنية محددة لمحاولة إيجاد الموارد الإضافية لمواجهة تدني العجز الملاحظ في الفرق بين خصوم وأصول البنك، وتسمى "طريقة اللامنافذ المتتالية"؛
- **الفجوة الديناميكية «Denamic Gap»:** وتظهر من خلال تجميع الأصول والخصوم لفترات معينة ثم حساب الفرق حيث يتحدد أقصى احتياج أو فائض للبنك وتسمى: "طريقة اللامنافذ المتراكمة".

غير أنه عموماً يتم التركيز على الأصول والخصوم الحاضرة لحساب الفجوة (أي الفجوة الثابتة) حيث لا توجد ضرورة للحصول على تمويل مسبق لمعاملات جديدة أو استثمار موارد لم يتم تجميعها بعد بالإضافة إلا أن الفجوة الديناميكية تعتمد على عدم التأكد¹⁸.

IV-2- طرق إدارة وتحليل مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية لها مخاطر خاصة بسبب الحاجة إلى توافق منتجاتها المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى الطرق والتقنيات التي تعتمد عليها البنوك التجارية لإدارة وتحليل خطر السيولة تقوم البنوك الإسلامية بالعمل على تكييف هذه التقنيات مع مبادئ عملها.

IV-2-1 مصادر مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

يمكن أن يظهر خطر السيولة في البنوك الإسلامية بنوعين¹⁹:

- نقص السيولة في السوق: حيث أن الأصول غير السائلة تجعل البنك في صعوبة لمواجهة التزاماته المالية؛
 - عدم الحصول على التمويل، عندما يكون البنك غير قادر على الاقتراض أو زيادة التمويل بتكلفة معقولة في وقت الحاجة.
- بالإضافة إلى مصادر أخرى²⁰:
- التطور البطيء للوسائل والأدوات المالية الإسلامية؛
 - غياب سوق ثانوي إسلامي للسيولة؛
 - تنوع الفتاوى الشرعية؛
 - وجود المقرض الأخير (البنك المركزي) الذي يقدم سيولة طارئة عند الحاجة (على شكل تسهيلات)، هذه التسهيلات تعتمد على الفائدة وبالتالي فإن البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة من هذه التسهيلات²¹؛
 - لا تسمح الشريعة ببيع الديون إلا بقيمتها الاسمية، وبالتالي لا تملك البنوك الإسلامية خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين²².

IV-2-2 خصائص البنوك الإسلامية في مواجهة خطر السيولة

بالإضافة إلى معدلات كفاية رأس المال المقترحة في اتفاقية بازل والتي تتبعها البنوك التجارية والإسلامية على حد سواء غير أن هناك بعض الخصائص التي تتميز بها البنوك الإسلامية في إدارة مخاطرها السيولة منها²³:

- أي محاولة للبنوك الإسلامية لوضع نظام دقيق ومتين لإدارة السيولة يجب أن يكون مرتبط بمعاملات حقيقية لأن عمليات البنوك الإسلامية متعلقة بمعاملات تعتمد على الأصول الحقيقية المرتبطة بدورة الأعمال (أي بأعمال اقتصادية حقيقية وهذا ما لا يؤدي للتضخم)، المشاركة مع المتعاملين الاقتصاديين، وإدارة جيدة لأصحاب الأسهم، وبالتالي إذا ظهر خطر السيولة في البنوك الإسلامية سيكون هناك تنافر بين الشركاء التجاريين أو صعوبة التراجع عن ظروف العمل؛
- البنوك الإسلامية تخفض خطر السيولة من منظورين داخلي وخارجي فمبادئ وقيم الشريعة تتعامل مع إدارة البنك، أصحاب الأسهم وأصحاب المصلحة كشركاء موثوق بهم، وهذا يخلق نظام تعاوني، تماثل المعلومات، الشفافية والتوازن في توزيع الأموال في جانبي الأصول والخصوم، أما من المنظور الخارجي فإن خطر السيولة يتقلص عبر آلية السوق المالي الإسلامي التي تتعامل بالأصول الحقيقية فقط لأن الشريعة الإسلامية تتطلب التعامل بالأصول الحقيقية لكل عقد في السوق المالية الإسلامية²⁴؛
- تعتمد البنوك الإسلامية على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر مما يخفف من خطر السيولة، فبهذا المبدأ يمكن المحافظة على تساوي الأصول والخصوم معا لأن هذا المبدأ يقتضي تفهم واهتمام كل الأطراف غير أن هناك عدم تأكيد فيما يخص العائد على الودائع فإذا كان العائد الحالي أقل من المتوقع فإن بعض المودعين يمكن أن يقوموا بسحب ودائعهم.
- عموما البنوك الإسلامية لها فائض في السيولة، الامتثال للتنظيمات العامة إلى جنب الامتثال لمبادئ الشريعة ينتج عدم فعالية بسيطة في الوساطة في البنوك الإسلامية، وهذا بسبب أن أغلب البنوك الإسلامية جديدة تقوم بتحويل الأسهم إلى دخول منتجة لتوليد الأصول.
- البنوك الإسلامية تشرط عدم التعامل بالفوائد، الاحتيال، الغرر، عدم التأكد... هذا يضمن عدة فوائد من خلال تغطية وتوزيع المخاطر بما في ذلك مخاطر السيولة على جميع الشركاء مما يجعل التزامات كل طرف واضحة من البداية، وبسبب تحريم الغرر فإن عقود المشتقات²⁵ التي

تستعمل في البنوك التجارية كوسائل لإدارة المخاطر المالية مثل: الخيارات والمبادلات غير مسموحة في البنوك الإسلامية.

IV-2-3 تقنيات تخفيض خطر السيولة في البنوك الإسلامية

هناك مجموعة تقنيات لتخفيض خطر السيولة تعتمد في البنوك الإسلامية:

- تنظيم الطلب على السيولة؛
- تنظيم الطلب غير المنتظم وغير المتوقع للسيولة؛
- تنظيم الطلب غير المنتظم والمتوقع للسيولة.

أولاً: تقنيات مواجهة الطلب المنتظم للسيولة²⁶

1- تأسيس الاحتياطات وخطة الصندوق المحتمل: كما هو منصوص عليه في البنك المركزي

فإن البنوك الإسلامية تحتاج وملزمة بتأسيس احتياطي سيولة لمواجهة سحبات المودعين للسيولة العادية هذه الاحتياطات تشبه الاحتياطات التي تؤسسها البنوك التجارية غير أن الشريعة لا تسمح بأي مكافأة أو عائد على هذه الاحتياطات. لذا فإن العقود المتاحة لأجل احتياطات السيولة في البنوك الإسلامية هي عقود مثل: الوديعة، القرض الحسن، الكفالة.

2- تنظيم وقت استرداد الودائع: بما أن التمويل الإسلامي يكون لتمويل المشاريع الحقيقية التي

تحتاج لفترة محددة فإن الفقه الإسلامي الحديث أدخل تقنية تعرف بـ"التصفية الاستدلالية" "Constructive liquidation" هذه التقنية تقترح حساب قيم الأصل الصافية للمشروع لفترات دورية من خلال حذف كل الالتزامات من قيم الأصل وبناء على ذلك فإن وقت سداد الودائع يتطابق مع وقت التصفية وبذلك يتم تنظيم الطلب المنتظم للسيولة.

3- تخفيض خسارة المشاريع والتمويل القائم على حقوق الملكية لتجنب خسارة المشاريع،

تحتاج البنوك الإسلامية لمراجعة، مراقبة وتقييم أداء المشاريع، حيث تقوم بإعادة جدولة تسديد العوائد من الشركاء بدون أي تكاليف إضافية أو إنهاء العقد ببيع أصول المشروع.

اتفاقية السيولة الداخلية مع الشركة الأم حيث توافق الشريعة الأم على عرض الأموال

الطارئة على البنوك الإسلامية.

ثانيا: تقنيات تنظيم الطلب غير المنتظم والمتوقع للسيولة

تقدم البنوك الإسلامية أموالا إما في مشاريع حقيقية (تمويل مباشر) أو أدوات مالية إسلامية (تمويل غير مباشر). بما أن هناك طلب غير منتظم ومتوقع للسيولة فبدلا من تنفيذ مشاريع، فإن البنوك تحول ملكية الأدوات المالية الإسلامية من خلال بيعها في الأسواق المالية. غير أنه في بعض الأحيان يصعب بيع هذه الأوراق بسبب: العدد المحدود للبنوك الإسلامية في السوق المالية، الأدوات المالية الإسلامية المحدودة، نقص تسهيلات إعادة الشراء للأوراق المالية للبنك المركزي الإسلامي... الخ لذا وكحل بديل تقوم البنوك الإسلامية بالافتراض من السوق النقدي الإسلامي.

وتقوم البنوك الإسلامية بحل مشكل الطلب غير المنتظم والمتوقع للسيولة من خلال²⁷:

1- بيع الأدوات المالية الإسلامية قصيرة الأجل: بعض أدوات السيولة قصيرة الأجل متوفرة

لتباع في السوق النقدي الإسلامي لأغراض السيولة، من بينها "شهادة المضاربة الممكن سدادها" "Mudarabah Redeemable Certificate" وهي اتفاقية تمويل مشتركة بين البنوك الإسلامية مع تسهيلات لسداد الدين. حيث أن صاحب هذه الشهادة يحصل على السيولة من خلال التزام بإعادة الشراء (اتفاقية إعادة الشراء) عندما يوفر المصدر (Issuer) السيولة من خلال تصفية المشاريع أو استخدام أمواله الخاصة للحفاظ على المشاريع؛

✓ هناك أيضا وسيلة أخرى هي "قبول محافظي البنوك الإسلامية" "Islamic

Banker's Acceptance" يتم إصدارها كضمان للدفع المستقبلي لصالح صاحبها.

وفي هذه الحالة يتعامل البنك الإسلامي كوكيل (Agent) ويحصل على عمولات ثابتة من صاحب هذه الوسيلة وفي حالة الحاجة للسيولة يمكن بيعها في السوق الثانوية؛

✓ كما يمكن للبنك أن يقوم بدور الوكيل في حالة عقد "الوكالة" حيث يقوم باستثمار

أموال الموكل في أصل متفق عليه مسبقا مع الحصول على رسم ثابت يدفع من قبل الموكل للبنك وتسمح هذه الأداة للبنوك بالحصول على السيولة من البنوك الإسلامية والتجارية عند بيع هذه الأداة المالية في السوق النقدي وهي قابلة للتداول؛

✓ الوسيلة الرابعة هي المراجعة غير أن هناك اختلاف من حيث مشروعية هذه الأداة على

اعتبار أنها تسمح ببيع بضاعة هي في الأصل غير مملوكة من قبل البائع لطرف ثالث وترك

التزام الدين من الطرف الثاني (العميل) إلى الطرف الأول (البنك) ومع ذلك فهي مقبولة في السوق النقدي وتعتبر أفضل العقود لكثير من البنوك الإسلامية؛

✓ **مبادلة العملة الإسلامية** لتخفيض خطر سعر الصرف الأجنبي وتتضمن اتفاق بين طرفين لتبادل أرباح وأصل مدفوعات بعملة واحدة بأرباح وأصل مدفوعات بعملة أخرى خلال فترات عديدة محددة. هذه الأداة تسمح للمؤسسة بالحصول على تمويل بعملة محددة ومبادلتها بعملة أخرى لتخفيض التكلفة؛

✓ **توريق الأصول الخاصة** كبديل لتوريق الأصول الحقيقية طويلة الأجل في بعض العقود (مثل الإجارة) لمواجهة احتياجات السيولة الفورية، حيث تطابق هذه الأداة الطلب المتوقع للسيولة طويلة الأجل وفي نفس الوقت تنتج عائد دوري للبنك.

2- بيع الأدوات المالية الإسلامية طويلة الأجل: لمواجهة احتياجات السيولة طويلة الأجل، من خلال شراء شهادات الاستثمار الإسلامية للبنوك المركزية أو الحكومات، هذه الشهادات قابلة للتداول في السوق الثانوية عندما يحتاج أصحابها لسيولة قصيرة الأجل مثال على ذلك: أموال استثمار التأجير الإسلامي **Islamic Leasing Investment (ILIF)** وهي أداة حكومية تستعمل لتمويل مشاريع عمومية في إطار عقود الإجارة وتوفر ثلاث منافع لأصحابها²⁸:

- عائد ثابت مرتبط بالقيمة الاسمية لهذه الأداة؛
- ربح نسبي من المشاريع؛
- قابلة للتداول في السوق النقدي.

بالإضافة إلى ذلك هناك الأوراق المالية الإسلامية الحكومية، والأدوات النقدية الإسلامية للبنك المركزي (الودائع المركزية)، الصكوك مثل: صكوك السلم، الإجارة.

3- الاقتراض من السوق النقدي الإسلامي: يتم اللجوء لسوق ما بين البنوك للاقتراض قصير الأجل حيث يعطيها مرونة أكثر لتنظيم التدفقات النقدية قصيرة الأجل وعموماً يمكن للبنك الدخول في السوق النقدي ما بين البنوك لتلبية احتياجاته وتغطية ومواجهة عدم التوافق في تواريخ الاستحقاق، وكتأمين ضد عدم قدرتها على تغطية النقص غير المتوقع للتدفقات النقدية

في سوق ما بين البنوك يمكن للبنك أن يحتفظ بمحفظة أوراق مالية قابلة للتداول التي يمكن تحويلها لسيولة بسرعة في وقت الحاجة²⁹.

كما أن اللجوء إلى البنك المركزي كملجأ أخير يعتمد على معدل الفائدة وبالتالي لا يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة منها ما دعا لضرورة إيجاد بدائل تتوافق مع الشريعة الإسلامية. هناك ثلاث بدائل لسوق ما بين البنوك يمكن أن توفر سيولة قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية³⁰:

- ❖ يمكن أن تقوم البنوك الإسلامية بالاتفاق مع بنوك أخرى لتسهيلات تمويلية مشتركة، كما يحدث في البنوك التجارية ولكن بالاعتماد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وهذا يمكن البنوك من توظيف السيولة الفائضة، مواجهة مشكل السيولة والموازنة بين الأصول والخصوم؛
- ❖ يمكن أن يكون هناك ترتيب تعاوني ما بين البنوك لتمديد الكمبيالات المتبادلة لكل بنك بشرط أن يكون الاستعمال الصافي لهذا التسهيل مساوي للصفر طول الفترة المحددة؛
- ❖ يمكن لهذه البنوك أن تخلق تجمع مشترك في البنك المركزي لتوفير كمبيالات تبادلية مشتركة.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات، فقد تم الاتفاق على تأسيس سوق مالي إسلامي عالمي في نوفمبر 2001 من قبل محافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية لماليزيا، البحرين، اندونيسيا، السودان، ورئيس بنك التنمية الإسلامي يهدف إلى³¹:

- التشجيع على تأسيس وتطوير سوق مالي عالمي يتوافق مع مبادئ الشريعة؛
- حل مشاكل السيولة في البنوك الإسلامية؛
- تعزيز نطاق التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية.

ثالثاً: تقنيات مواجهة الطلب غير المنتظم وغير المتوقع للسيولة وتنضم:

- إقراض الشركات الأم؛
- إقراض أصحاب الأسهم؛
- أموال السيولة الطارئة للبنك المركزي؛

- الإنقاذ الحكومي.

الخيارين الأولين يعتبران الأسرع للحصول على السيولة غير أن ذلك يتطلب التزام صارم في البنك لأن إدارة البنك ملزمة بشرح منطقي للجوء للتمويل من الشركات الأم أو أصحاب الأسهم؛

أما **الخيارين الأخيرين** يجب أن يكونوا كحل أخير فالبنك المركزي ليس مؤسسة تجارية وإذا تم توفير الأموال الطارئة كقرض فإن اتفاق بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية يجب أن يكون في إطار التبرع، لذا فإن هناك شروط حتى يمكن للبنك المركزي تقديم هذه الأموال³²:

- يجب أن يحتفظ البنك الإسلامي بمؤشرات أداء بنكي جيدة؛
 - أن يكون للبنك الإسلامي ضمانات سيولة؛
 - أن يلتزم بإعادة تسديد قصيرة الأجل لأموال السيولة الطارئة؛
 - الموافقة على العقوبة في حالة الفشل في التسديد حسب جدول محدد.
- كما أن اللجوء لهذه الوسيلة يمكن أن يكون له أثر سلبي كخلق صورة سيئة حول متانة سياسة إدارة سيولة البنك، لذا فإن هناك اقتراح أنه بدل الاقتراض من البنك المركزي تقوم البنوك الإسلامية بخلق مجمع تمويل مشترك في البنك المركزي يتم اللجوء إليه وقت الحاجة للسيولة.

أما **الإنقاذ الحكومي**: كما حدث في الأزمة المالية 2008-2009 حيث قامت الو.م.أ

بضخ سيولة في البنوك لحماية المودعين والاقتصاد غير أن هذه الوسيلة في حالة البنوك الإسلامية يمكن أن تؤدي إلى النتائج المحتملة التالية:

- إنهاء أعمال البنك؛
- إنهاء عقود الاستثمار طويلة الأجل؛
- إنهاء دور البنك في تنمية الاقتصاد.

خاتمة:

نظرا للأهمية البالغة للسيولة في البنوك التي تعتبر المحرك الأساسي لنشاطها إقراضا واقتراضا، فهي ملزمة باعتماد إجراءات صارمة في إدارتها والعمل على استخدام أحدث الاستراتيجيات والتقنيات لقياسها وإدارتها والتنبؤ بمخاطرها قبل وقوعها. والبنوك الإسلامية إضافة للطرق المعتمدة في البنوك التجارية لإدارة وقياس مخاطر السيولة فإنها تعتمد تقنيات أخرى تتماشى وطبيعة معاملاتها

وموافقتها للشريعة الإسلامية، مما يزيد من مسؤولية البنوك الإسلامية لاعتماد تقنيات أكثر تطور ودقة لإدارة هذا الخطر، خاصة في ظل انعدام سوق نقدي ما بين البنوك يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية.

الهوامش

¹ Erik Bouks, (2002), The Simple rules of Risks, Revisiting the art of Financial Risk Management, John Wiley and sons, England. P: 2.

² Donald R. Van Deventer, Kenji Imai, Mask Mesler, (2005), Advanced Financial Risk. Rules and Techniques for integrated credit Risk and Interest Rate Risk management John Wiley and sons, Asia. P: 10.

³ رانية زيدان شحادة العلونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، (عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى)، ص: 38.

⁴ Tahar Musa, Modern Risk Management in Banking and Finance, (Union of Arab Banks, 2004), P: 31.

⁵ Anas, E. Mounira B. A, Managing Risks and Liquidity in an Interest Free Banking Frame work : the case of Islamic Banks, (International Journal of Business and Management, 2008), PP: 80-81.

⁶ R.S Ragharran, Risk Management in Banks, (Chartered Accountant, February 2003).

⁷ Meera Sharma, Management of financial institution with Emphasis on Bank and Risk Management, (Eastern Economy Edition, New Delhi, 2008), P : 185.

⁸ **Risk Management Guidelines for commercial Banks and DFIS**, Bank State of Pakistan Report , P : 27. Available at: www.sbg-uk.org/UK/risking. Pdf.

⁹ Bank for International Settlement, Principles for Sound liquidity Risk Management and Supervision. Bank for Basel Retrieved on September 12th, (2009), From: <http://www.bis.org.pdf>.

¹⁰ Risk Management Guidelines for commercial Banks and DFIS, Opcit, P : 28.

¹¹ Fiedler. R. E, Liquidity Risk, in M. Lore and L. Borodovsky (ds). The Professional's Handbook of Financial Risk Management, (Oxford: Butterworth Heinemann, 2000), P: 443.

¹² Bijion Bidabad, Mahmoud Allahyarifard, Assets and Liabilities Management in Islamic Banking, 3rd International Conference on Islamic Banking and Finance, Karachi, Pakistan, 24-25 March, 2008.

¹³ Hennie Van Grenning, Zamir Iqbal, Opcit, P : 146.

¹⁴ Joël Bessis, Risk Management in Banking, (John Wiley and Sons. LTD, England, 2011), P: 131.

¹⁵ Ismal Rifki, Opcit, P: 43.

- ¹⁶ Moorad Choudhry, Global. Repo Markets : Instruments and Applications, (John Wiley and Sons LTd, Asia , 2004),. P:211.
- ¹⁷ Joël Bessis, Opcit, P : 159.
- ¹⁸ Ibid, P : 159.
- ¹⁹ Amr Mahmoud El Tiby, **Islamic Banking: How to Manage Risk and Improve Profitability**, (John Wiley and Sons Canada, 2011), P: 36.
- ²⁰ Abdul Rais Abdul Majid, **Development of liquidity Management Instruments : Challenges and Opportunities**, International conference On Islamic Banking: Risk Management Regulation and Supervision, Jakarta-Indonesia. Sept 30-To October 3, (2003).
- ²¹ Tarqullah Khan, Habib Ahmed, Risk Management: An Analysis of Issues in Islamic Financial Industry, Occasional. Paper N:5, Jeddah- Saudi Arabia. ,(2001), P:145.
- ²² Ibid. P:145.
- ²³ Yaqoobi. N, Shariah Finance- Questions and Answers, (Islamic Financial Review, Euromoney Year Books. 2007), P:3.
- ²⁴ Ismal, Rifki, Opcit, P : 61.
- ²⁵ ,Shakh Salman, Jalbani Amanat, Risk Management in Islamic and Conventional Banks : A Differential Analysis, Journal of Independent Studies and Research Szabist, Karachi, Vol : 7, N :2,(July 2009), P :73.
- ²⁶ Ismal, Rifki, Opcit, P : 78.
- ²⁷ Ismal, Rifki, Opcit , P : 80.
- ²⁸ Ibid, P : 82.
- ²⁹ Robert Hudson, **Treasury Management**, (3rd Edition, The Chartered Institute of Bankers, United Kingdom, 1998), P : 37.
- ³⁰ Abdul Rais, Abdul Majid, Opcit.
- ³¹ Ibid.
- ³² Ismal. Rifki, Opcit, P : 85.